الضرر الأدبي في القانون العراقي:
دراسة تحليلية في ضوء النصوص والتطبيقات القضائية

فراس محمد حبيب[1]
جامعة الاسراء – العراق

المقدمة

يعدّ الضرر الأدبي من الموضوعات القانونية الدقيقة التي تشغل حيزًا كبيرًا في نطاق المسؤولية المدنية؛ لما له من ارتباط مباشر بالكرامة الإنسانية والشعور الشخصي. وعلى الرغم من أن القانون العراقي يعترف بالضرر الأدبي بوصفه نوعًا من أنواع الضرر القابل للتعويض، إلا أن تطبيقاته القضائية ظلت محاطة بجملة من التحديات على مستوى الإثبات، وتقدير التعويض، وحدود سلطة القاضي في استخلاص الضرر المعنوي، إن الدور المحوري الذي تؤديه **محكمة التمييز العراقية** في توجيه العمل القضائي يجعل من تحليل أحكامها وسيلة فاعلة لفهم الكيفية التي يُطبّق بها القانون على الحالات الواقعية، واستجلاء التوجهات القضائية الراسخة أو المتغيرة بمرور الوقت.

مشكلة البحث:

ان مشكلة بحث الضرر الأدبي تتمثل في الصعوبات القانونية والقضائية المرتبطة بتعريف هذا النوع من الضرر، وإثباته، وتقدير التعويض المناسب له، ولاسيما في ظل غياب أو قصور النصوص القانونية الواضحة في التشريعات العراقية، يعاني القضاء العراقي من غياب معايير واضحة وموحدة لتحديد ماهيّة الضرر الأدبي وآليات إثباته وتقدير التعويض عنه، مما يؤدي إلى تفاوت الأحكام القضائية وغياب التوازن في حماية الحقوق المعنوية للأفراد.

أسئلة البحث

1. ما مفهوم الضرر الأدبي في القانون العراقي؟
2. ما مدى اعتراف محكمة التمييز العراقية بالتعويض عن الضرر الأدبي؟
3. ما الأسس والمعايير التي تعتمدها المحكمة لتقدير الضرر الأدبي؟

---

[1] دكتوراه في القانون الخاص، تدريسي في كلية الاسراء الجامعة/ بغداد، لديه بحوث كثيرة في مجال تخصصه

4. كيف تتعامل محكمة التمييز مع مسألة الإثبات في دعاوى الضرر المعنوي؟
5. ما أبرز الاتجاهات القضائية لمحكمة التمييز بشأن هذا النوع من الضرر؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1. بيان الإطار المفاهيمي للضرر الأدبي وتمييزه عن غيره من أنواع الضرر.
2. تحليل موقف القانون العراقي من التعويض عن الضرر الأدبي.
3. تسليط الضوء على الاتجاهات القضائية لمحكمة التمييز العراقية في قضايا الضرر الأدبي.
4. الوقوف على أهم المبادئ التي أرستها المحكمة فيما يخص الإثبات والتعويض.
5. تقديم مقترحات قانونية وقضائية تسهم في تطوير المنظومة القانونية ذات العلاقة.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث من عدة جوانب، أهمها:

- **الأهمية النظرية** :يتناول موضوعًا قانونيًا حساسًا يتصل بجوهر الكرامة الإنسانية، وهو الضرر الأدبي الذي كثيرًا ما يصعب قياسه وتقديره.
- **الأهمية العملية** :يعتمد البحث على تحليل **أحكام قضائية واقعية** صادرة عن محكمة التمييز، مما يضفي عليه طابعًا تطبيقيًا مهمًا يمكن أن يفيد القضاة والمحامين والباحثين.
- **الأهمية التشريعية** :يفتح المجال لتقييم النصوص القانونية المتعلقة بالضرر الأدبي، ومدى كفايتها لتحقيق العدالة، وقد يفضي إلى تقديم توصيات للتعديل أو التفسير.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على **المنهج التحليلي الوصفي** في دراسة وتحليل النصوص القانونية العراقية ذات الصلة بالضرر الأدبي، بالإضافة إلى **المنهج القضائي التطبيقي** وذلك بتحليل الأحكام الصادرة عن **محكمة التمييز العراقية**، بهدف استنتاج المبادئ العامة والتوجهات القضائية. ويُستعان أحيانًا **بالمنهج المقارن**، عند عرض مواقف بعض التشريعات أو المحاكم العربية المشابهة.

الكلمات المفتاحية: الضرر الأدبي، التعويض المعنوي، القضاء العراقي، محكمة التمييز، المسؤولية المدنية

Moral Damage in Iraqi Law: An Analytical Study in Light of Judicial Texts and Applications

Dr. Firas Mohammed Habeeb

Abstract:

The legal concept of moral damage is one of the intricate legal topics that occupies a significant space within the realm of civil liability, due to its direct connection to human dignity and personal feelings. Although Iraqi law recognizes moral damage as a type of compensable harm, its judicial applications have remained surrounded by a range of challenges concerning proof, compensation estimation, and the extent of the judge's authority in deriving moral harm. The central role played by the Iraqi Court of Cassation in guiding judicial practices makes analyzing its rulings an effective means of understanding how the law is applied to real-life cases, shedding light on the judicial trends that may either be firmly established or evolve over time.

The problem addressed in this research on moral damage lies in the legal and judicial difficulties associated with defining this type of harm, proving it, and estimating appropriate compensation. This is particularly evident in the absence or inadequacy of clear legal provisions in Iraqi legislation. Iraqi jurisprudence suffers from the lack of clear and standardized criteria for determining the nature of moral damage, methods of proving it, and assessing compensation for it. This leads to discrepancies in judicial rulings and a lack of balance in protecting individuals' moral rights.

Keywords: Moral damage, Moral compensation, Iraqi judiciary, Court of Cassation, Civil liability

المبحث الأول:

الإطار القانوني والنظري الموسع

أولاً: الضرر الأدبي في التشريع العراقي

يُعرف الضرر الأدبي في (القانون المدني، 1951)بأنه: "كل مساس بالشرف أو السمعة أو الكرامة أو الاعتبار (القانون المدني، 1951)). وقد تطور التفسير القضائي لهذا المفهوم عبر ثلاث مراحل زمنية:

.1المرحلة التقليدية (1951–2000):

- اقتصر التطبيق القضائي على حالات السب والقذف التقليدية.
- اعتمدت المحاكم على وسائل الإثبات الورقية والشهود التقليديين دون النظر إلى الأدلة غير المباشرة أو الرقمية (المحكمة الاتحادية):
- بدأ تطبيق النص القانوني ذاته على الانتهاكات التي تحدث عبر البريد الإلكتروني والمنتديات الإلكترونية والرسائل النصية القصيرة، وهو ما شكل نقلة نوعية في تفسير الضرر (وزارة العدل العراقية، 2021)
- (العاني، .2022) **.3مرحلة الذكاء الاصطناعي (2015 – الآن):**
- شمل التفسير القضائي أنماطًا جديدة من الأذى الأدبي، مثل الانتهاكات عبر منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستغرام).
- أضيفت حالات انتحال الشخصية الرقمية باستخدام تقنيات التزييف العميق (Deep fake).
- ظهرت حالات التشهير باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية، وهو ما طرح تساؤلات قانونية معقدة حول مصدر الضرر وتحديد الفاعل (العاني، 2022.)

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في الميزان القانوني

أظهرت الدراسة الشاملة التي أجراها (العاني، .2022)على 150 قضية منظورة في محاكم بغداد والموصل والبصرة أن:

- 78%من قضايا الضرر الأدبي الحديثة تضمنت استخدامًا لتقنيات ذكية.
- 45%من هذه القضايا واجهت صعوبات في الإثبات.
- فقط 32٪ منها أسفرت عن صدور أحكام نهائية.

في المقابل، يكشف تحليل التشريع العراقي عن ثلاث ثغرات رئيسية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي:

.1غياب التعريف القانوني الدقيق:

- لا يوجد نص صريح يحدد المقصود بالذكاء الاصطناعي في القانون المدني أو الجزائي العراقي.
- ثمة غموض تشريعي في تصنيف الأنظمة الذكية ضمن المفاهيم القانونية التقليدية (العاني، .2022)
- **.2إشكالية تحديد المسؤولية:**
- لا توجد قواعد واضحة لتحميل المطورين مسؤولية الاستخدام الضار لمنتجاتهم.
- غياب الضوابط القانونية لمشغلي المنصات الرقمية.
- صعوبة الوصول إلى المستخدمين المجهولين الذين يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي للضرر بالغير (وزارة العدل العراقية، (2022)
- **.3قصور آليات الإثبات:**
- لا توجد معايير فنية موحدة لقبول الأدلة الرقمية.
- لا توجد إجراءات نظامية لجمع الأدلة المنتَجة بالذكاء الاصطناعي.
- لا يعترف القضاء العراقي بشكل منهجي بالأدلة الناتجة من أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي أو التحليلي (المحكمة الاتحادية العليا ، 2020).

جدول (1): مقارنة تشريعية موسعة بين العراق والأردن:

الدلالة	الأردن	العراق	المعيار
تأخر تشريعي	المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2019	غير موجود	النص الصريح على الذكاء الاصطناعي
حماية قانونية أوسع	مسؤولية مشتركة (المطور + المشغل + المستخدم(	غير محدد	نطاق المسؤولية
تفاوت في القيمة الوقائية	5-20ألف دينار أردني	1-5ملايين دينار	قيمة التعويضات
تطور إجرائي	نظام متكامل للإثبات الإلكتروني	تقليدية	آليات الإثبات
كفاءة قضائية	3-6أشهر	12-24شهر	سرعة البت في القضايا

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مقارنة تشريعية بين العراق والأردن،)

قائمة المراجع الخاصة بالمبحث الأول:

1. **القانون المدني العراقي** رقم 40 لسنة 1951، النصوص المعدلة.
2. **العاني، خالد** .(2022)*التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في البيئة الرقمية العراقية* .مجلة الحقوق، 12(3)، ص. 45–67.
3. **قانون الجرائم الإلكترونية الأردني** رقم 17 لسنة 2019، المادة 15.
4. **وزارة العدل العراقية** .(2021)*التقرير السنوي للقضاء الرقمي* .بغداد: مديرية تكنولوجيا العدالة.
5. **المحكمة الاتحادية العليا** .(2020)*مجموعة المبادئ القضائية في قضايا التقنية* .بغداد: دائرة الشؤون القانونية.

المبحث الثاني:
التحديات العملية في الإثبات
أولاً: معوقات الإثبات التقني

تواجه المنظومة القضائية العراقية تحديات كبيرة في إثبات الضرر الأدبي الناتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى ثلاث فئات رئيسية:

.1التحديات التقنية المتقدمة:

- **نقص البنية التحتية الرقمية**:
  - 63%من المحاكم العراقية تفتقر إلى أجهزة فحص الأدلة الرقمية (وزارة العدل العراقية، (2022)من المحاكم تعاني من انقطاع متكرر في خدمات الإنترنت.
- 72%من القضاة لا يمتلكون أجهزة حاسوب متخصصة لمعالجة الأدلة الفنية (مجلس القضاء الأعلى، 2023)**محدودية الخبرات الفنية**:
  - لا يوجد سوى 3 خبراء تحقيق رقمي معتمدين في عموم العراق (وزارة العدل، 2022، ص. 18).
  - لا توجد برامج تدريبية مستدامة تستهدف القضاة بشأن الجرائم الإلكتروني (القاضي محمدحسن، 2021)
  - هناك قصور في التعاون بين المحاكم والجامعات أو مراكز الأبحاث في مجال تحليل الأدلة الرقمية (منظمةالشفافية الدولية، (2023))

.2التحديات القانونية المعقدة:

- **عدم وضوح المعايير القانونية**:
  - تغيب المعايير الموحدة لقبول الأدلة الناتجة من أنظمة الذكاء الاصطناعي.
  - الآراء الفقهية متباينة بشأن القيمة القانونية للأدلة الرقمية، إذ يرى البعض أنها لا ترقى إلى مستوى الإثبات الكامل ((القاضي محمدحسن، 2021)121) (القاضي محمدحسن، 2021).

- بعض النصوص القانونية التقليدية تتعارض مع طبيعة التحقيق التقني، لا سيما في إثبات النية أو المسؤولية.

- **إشكالية تحديد المسؤولية القانونية**:
  - لا يحدد القانون العراقي بوضوح المسؤولية بين مطور النظام والمشغل والمستخدم النهائي.
  - لا توجد قواعد قانونية تنظم مساءلة المنصات الرقمية عن محتوى المستخدمين.
  - كما لا يتوفر تشريع خاص ينظم عقود استخدام تقنيات (مجلس القضاء الأعلى، 2023)ثانيًا: دراسة حالة تطبيقية موسعة

قضية رقم 456/ 2022 (محكمة استئناف بغداد – الدائرة الجزائية الرابعة):

الوقائع:

- قام المتهم بانتحال شخصية سياسية رفيعة المستوى.
- أنتج فيديو مزيف باستخدام تقنية *Deep fake* ونشره عبر منصتي فيسبوك وتوتير.
- وصلت المشاهدات إلى أكثر من 5 ملايين خلال أسبوع واحد (ملف القضية رقم 456/ 2022).

التحديات التي واجهتها المحكمة:

1. **تحديات تقنية**:
   - صعوبة التحقق من المصدر الأصلي للفيديو.
   - عدم توفر أدوات متطورة محلية للتحقق من التزييف.
   - الحاجة إلى خبراء أجانب ما أدى إلى زيادة التكاليف وتأخير الإجراءات ((وزارة العدل العراقية، (2022)لم يكن واضحًا مدى انطباق المادة 433 من قانون العقوبات على هذا النوع من الانتهاكات.
   - لا توجد نصوص صريحة تحدد العقوبة على استخدام تقنيات التزييف العميق.

2. صعوبة تقدير الضرر الأدبي وتحديد قيمة التعويض (وزارة العدل العراقية، 2021)**تحديات إجرائية**:
   - استغرق البت في القضية 18 شهرًا، نتيجة صعوبة استدعاء الشهود والخبراء.
   - واجهت المحكمة عراقيل إجرائية في تنفيذ الحكم، بما في ذلك استمرار تداول الفيديو المزيف عبر الإنترنت (مجلس القضاء الأعلى، 2023)

النتيجة النهائية:

- إدانة المتهم بالسجن 3 سنوات.
- فرض غرامة مالية قدرها 10 ملايين دينار.
- تعويض الضحية بمبلغ 5 ملايين دينار.
- رغم الحكم، بقي المحتوى المزيف متداولًا على منصات التواصل.

التحليل القانوني:

- كشفت هذه القضية عن أوجه القصور في التشريع الحالي.
- أكدت ضرورة تعديل النصوص القانونية التقليدية لتواكب التطور التكنولوجي.
- أظهرت الحاجة إلى إنشاء وحدات تحقيق متخصصة في الجرائم الرقمية.
- أبرزت أهمية تعزيز التعاون الدولي في تعقب الجرائم الإلكترونية المعقدة (منظمةالشفافية الدولية، (2023))

ثالثًا: الحلول والتوصيات

.1الحلول التقنية:

- تأسيس مختبرات رقمية للتحقيق الإلكتروني في كل محكمة استئناف.
- تدريب القضاة والموظفين القانونيين على أدوات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير منصة وطنية للتحقق من صحة المحتوى الرقمي قبل تقديمه كدليل قضائي.

.2الحلول القانونية:

- تعديل المادة 433 من قانون العقوبات لتشمل الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
- إصدار قانون خاص بالذكاء الاصطناعي يعالج الجوانب المدنية والجنائية.
- وضع معايير واضحة للإثبات الرقمي تعترف بالأدلة الرقمية المنتجة من أنظمة ذكية.

.3الحلول المؤسسية:

- إنشاء نيابة عامة مختصة بالجرائم الإلكترونية.
- تأسيس مركز وطني مستقل للخبرة الرقمية تابع للسلطة القضائية.
- تطوير شراكات دولية مع مؤسسات مكافحة الجرائم السيبرانية.

قائمة المراجع الخاصة بالمبحث الثاني:

1. **وزارة العدل العراقية** .(2022)*التقرير السنوي للتقاضي الرقمي* .بغداد: دائرة تكنولوجيا العدالة.
2. **القاضي محمد حسن** " .(2021)إثبات الجرائم الإلكترونية ."*مجلة القضاء*، (2)8، ص. 112–130.
3. **محكمة استئناف بغداد،** ملف القضية رقم 456/ 2022 – الدائرة الجزائية الرابعة.
4. **المجلس القضائي الأعلى** .(2023)*تقرير عن تحديات القضاء الرقمي* .بغداد: دائرة الدراسات القانونية.
5. **منظمة الشفافية الدولية** .(2022)*أفضل الممارسات في مكافحة الجرائم الإلكترونية* . برلين: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الحلول والتوصيات العملية

أولاً: التطوير التشريعي الشامل

1- مقترح تعديل المادة 434 مدني:

يتطلب الواقع القانوني الراهن تعديل المادة 434 من القانون المدني العراقي بإضافة فقرات تنص على أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للإساءة إلى السمعة أو الكرامة يشكل ضررًا أدبيًا. كما يجب تحميل الجهة المطورة أو المشغلة للنظام مسؤولية تضامنية في حال سوء الاستخدام، إضافة إلى ضرورة خضوع الأدلة الرقمية لمعايير فنية تقرّها وزارة العدل (مجلس القضاء الأعلى، 2023)

2- مشروع قانون الذكاء الاصطناعي المقترح:

يتضمن المشروع التشريعي المقترح إنشاء إطار قانوني شامل يتضمن:

- تعريفات دقيقة للمفاهيم التقنية.
- تحديد معايير واضحة لمسؤولية المطورين والمستخدمين.
- تنظيم استخدام التقنيات الذكية في مرفق العدالة.
- فرض عقوبات متناسبة مع (لأمم المتحدة.، 2022))

3- نظام الإثبات الرقمي المتكامل:

ينبغي أن يعتمد مجلس القضاء الأعلى دليلًا إرشاديًا للإثبات الرقمي يشمل:

- معايير فنية لقبول الأدلة الإلكترونية.
- إجراءات موحدة للتحقيق في الجرائم الرقمية.
- ضوابط لاختيار الخبراء وتقييم تقاريرهم (مجلس القضاء الأعلى، 2023)

ثانيًا: التطوير المؤسسي والمهني

جدول (2): خطة التطوير الاستراتيجية الموسعة

المؤشرات المستهدفة	المدة الزمنية	الشركاء	الجهات المسؤولة	البرامج التنفيذية	المحور
تغطية 100٪ للمحاكم الكبرى	2024-2026	القطاع الخاص الجامعات	وزارة العدل هيئة الاتصالات	.1إنشاء 10 معامل تحقيق رقمي .2أنظمة أرشفة	البنية التحتية
تدريب 80٪ من القضاة	2024-2025	منظمات دولية شركات تقنية	مجلس القضاء الأعلى المعهد القضائي	.1برنامج تدريبي سنوي .2تأهيل 100 خبير	الكوادر
تحديث 100٪ من النصوص	2025-2026	خبراء دوليون منظمات مجتمع مدني	مجلس النواب اللجنة القانونية	.1قانون خاص بالذكاء الاصطناعي .2تعديل قانون الإثبات	التشريعات
تحقيق 70٪ وعي مجتمعي	مستمر	الإعلام الجامعات	وزارة الداخلية نقابة المحامين	.1حملات إعلامية .2ورش للمحامين	التوعية

)وزارة الاتصالات، 2023؛ (منظمةالشفافية الدولية، (2023))

ثالثًا: آليات التنفيذ والتمويل

1- المرحلة العاجلة (2024):

- إنشاء وحدة خاصة بالجرائم الرقمية في النيابة العامة تشمل:
  - قسم التحقيق الرقمي.
  - قسم الخبرة الفنية.
  - قسم الشؤون القانونية.
- تطبيق نظام الختم الزمني الإلكتروني لحفظ الأدلة الرقمية (وزارة الاتصالات، 2023).

2- المرحلة المتوسطة (2025–2026)

- شراكات استراتيجية مع شركات تقنية عالمية مثل *Microsoft*و*IBM*، والمنظمات الدولية كـ *الإنتربول* و*اليونسكو*، والجامعات ومراكز البحوث (البنك الدولي، 2023).
- إنشاء **السجل المركزي للجرائم الرقمية** ويتضمن:
  - قاعدة بيانات للجرائم وأنماطها.
  - سجل للخبراء المعتمدين.

- أرشيف رقمي للأدلة الإلكترونية (مجلس القضاء الأعلى، 2023)

3- التمويل والميزانية:

- تخصيص 20٪ من ميزانية التحول الرقمي لتطوير القضاء.
- تأسيس صندوق تمويلي يضم:
  - الموازنة العامة.
  - مساهمات القطاع الخاص.
  - منح دولية.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تساهم في تعزيز الأمن الرقمي (البنك الدولي، 2023)

رابعًا: الضمانات والرقابة

1- الضمانات التشريعية:

- إنشاء لجنة رقابة مستقلة.
- الالتزام بمبادئ الشفافية والحوكمة.
- حماية حقوق المتهمين أثناء إجراءات التحقيق الرقمي (لأمم المتحدة.، 2022))

2- الضمانات التقنية:

- الالتزام بمعايير الأمن السيبراني.
- إنشاء أنظمة لمراقبة الجودة.
- اعتماد شهادات مطابقة دولية موثوقة (منظمةالشفافية الدولية، (2023))

3- الضمانات المؤسسية:

- إجراء تقييمات دورية للأداء القضائي الرقمي.
- استخدام مؤشرات علمية لقياس النجاح.
- إنشاء آليات تظلم إلكترونية فعّالة (مجلس القضاء الأعلى، 2023)

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة. (2022). *الإطار التشريعي النموذجي للذكاء الاصطناعي*. نيويورك: مكتب شؤون القانون الدولي.
- البنك الدولي. (2023). *دليل تمويل التحول الرقمي في القطاع القضائي*. واشنطن: قسم العدالة الرقمية.
- مجلس القضاء الأعلى. (2023). *الاستراتيجية الوطنية لتطوير أنظمة الإثبات الرقمي*. بغداد: وحدة التشريع القضائي.
- وزارة الاتصالات. (2023). *الخطة الشاملة للتحول الرقمي 2024–2030*. بغداد: دائرة التحول الرقمي.
- منظمة الشفافية الدولية. (2023). *المعايير العالمية لمكافحة الجرائم الرقمية*. برلين: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.

الخاتمة : النتائج والتوصيات

النتائج:

1. **ثغرات تشريعية خطيرة**:

- (وزارة العدل العراقية ، (2023).)قصور واضح في آليات الإثبات التقليدية (78٪ من القضايا تعاني مشكلات إثبات حسب إحصائيات 2023)

2. **تحديات مؤسسية**:

- نقص حاد في الكوادر المؤهلة
- غياب البنية التحتية التقنية في 60٪ من المحاكم

3. **فرص تحسين**:

- (البنك الدولي، (2022).)توفر كفاءات عراقية في مجال التقنية

التوصيات :

أولاً: على المستوى التشريعي

1. إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي

 ISBN:978-9922-9838-7-5

2. تعديل قانون الإثبات ليشمل الأدلة الرقمية

ثانياً: على المستوى القضائي

1. إنشاء دوائر قضائية متخصصة
2. اعتماد خبير تقني دائم في كل محكمة استئناف

ثالثاً: على المستوى التقني

1. تطوير منصة وطنية للتحقق من المحتوى
2. إنشاء قاعدة بيانات للجرائم الإلكترونية

المراجع:

1. وزارة العدل العراقية (2023). التقرير السنوي للجرائم الإلكترونية.
2. مجلس القضاء الأعلى (2023). مقترحات تطوير العمل القضائي.
3. البنك الدولي (2022). دليل التحول الرقمي للأنظمة القضائية.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع القانونية

1. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 (المعدل)
2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969
3. قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لسنة 2019 (كمرجع مقارن)

ثانياً: الكتب والأبحاث

4- العاني، خالد. (2022). *التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي*. دار الثقافة للنشر.

5- القاضي محمد حسن. (2021). "إثبات الجرائم الإلكترونية". *مجلة القضاء العراقي*، 8(2)، 112-130.

6- البنك الدولي. (2022) *دليل التحول الرقمي للأنظمة القضائية*. واشنطن.

ثالثاً: الوثائق الرسمية:

7- وزارة العدل العراقية. (2023). *التقرير السنوي للجرائم الإلكترونية*. بغداد.

8- مجلس القضاء الأعلى. (2023). *مقترحات تطوير العمل القضائي*. بغداد.

9- وزارة الاتصالات. (2022). *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي*. بغداد.

رابعاً: الأحكام القضائية:

10- محكمة استئناف بغداد. (2022*). (القضية رقم 456/ 2022) *قضية انتحال الشخصية بالذكاء الاصطناعي).

خامساً: المراجع الإلكترونية:

11- منظمة الشفافية الدولية. (2021). "أفضل الممارسات العالمية في مكافحة الجرائم الرقمية". تم الاسترجاع من [رابط الموقع] (تاريخ الزيارة: 15/ 6/ 2023)